مجلة فلسطين لابحاث الامن القومي
Palestine Journal for National Security Researches
(PJNSR)

مجلة فلسطين لأبحاث الامن القومي 2021، 1(0)، 93-107

تداعيات مخطط الضم على نظرية الامن القومي الفلسطيبني... وآليات التصدي

The consequences of the annexation plan on the theory of Palestinian national security... and the mechanisms of response

رمزي عودة[1*]

Ramzi Odea[1*],

[1] أستاذ مساعد، معهد فلسطين لابحاث الامن القومي: فلسطين ،رام الله، فلسطين

تاريخ الإستلام: 2021/5/04 تاريخ القبول: 2021/05/10 تاريخ النشر: 2021/08/01

الملخص

بحثت هذه الدراسة في العلاقة بين مكونات الامن القومي الفلسطيني الثلاثة وهي القوة، والمنفعة الحدية للاحتلال، والشرعية الدولية وبين تداعيات مخطط الضم. ووجدت ان هذه المكونات هشة بسبب وجود الاحتلال وقدرته على التحكم والسيطرة. ووجدت الدراس بأن هنالك جملة من التداعيات الامنية لخطة الضم على الامن القومي الفلسطيني، وهي على النحو التالي: تقليص المنفعة الحدية للاحتلال، ازدياد مخاطر الاشتباك مع الاحتلال، اختلال متزايد لموزاين القوى لصالح الاحتلال، تداعيات فراغات القوة، ازدياد التطرف في المجتمع الفلسطيني، انتشار الجريمة والعنف، اضعاف المؤسسة الامنية ووقف التنسيق الامني، ازدياد مخاطر تقسيم الضفة الغربية، خلق قيادة جديدة، ارتفاع احتمالية خطر الانسحاب الاحادي الجانب، انهيار النظام السياسي والاقتصادي واعادة احتلال المناطق الفلسطينية. وتوصلت الدراسة الى مجموعة من التوصيات الامنية من أجل التصدي لصفقة القرن؛ وأهمها: اعادة هيكلة مؤسسات السلطة، تعزيز دور المؤسسة الامنية في الشؤون العامة، تحديد استراتيجية أمنية مضادة للضم، استراتيجية الفوضى الخلاقة، استراتيجية الاشتباك الشعبي، استراتيجية الدفاع.

الكلمات الافتتاحية: الامن القومي، مخطط الضم، آليات المواجهة الامنية.

Abstract

This study examined the relationship between the three components of Palestinian national security, which are power, the marginal benefit of the occupation, and international legitimacy, and the consequences of the annexation plan. The study found that these components are fragile due to the presence of the occupation and its ability to control and dominate.

The study found that there are a number of security repercussions of the annexation plan on Palestinian national security, as follows: Reducing the marginal benefit of the occupation, increasing the risks of clashing with the occupation, increasing the imbalance of power in favor of the occupation, repercussions of power vacuums, increasing extremism in Palestinian society, and the spread of crime And violence, weakening security agencies and forces, increasing the risks of dividing the West Bank, creating a new leadership, increasing the risk of unilateral withdrawal, the collapse of the political and economic system and the reoccupation of Palestinian territories. The study reached a set of security recommendations in order to respond to the deal of the century; The most important of which are: restructuring the institutions of the Palestinian National Authority, strengthening the role of the security

*ايميل الباحث الرئيسي: ramzi_odah@yahoo.com

agencies and forces in public affairs, defining a security strategy against annexation, a strategy of creative chaos, a strategy of resistance, and a defense strategy .

Keywords: National security, Annexation plan, Security mechanisms.

تقديم:

تمر القضية الفلسطينية في الوقت الحالي بأصعب حالاتها، لاسيما بعد أن قامت الولايات المتحدة الامريكية بالاعتراف بالقدس عاصمة موحدة لاسرائيل، ومن ثم اعلان صفقة القرن والتي لا تمثل الحد الادني من مطالب وحقوق الفلسطينيين. وفي الوقت الذي يضغط فيه على الشعب الفلسطيني من اجل قبول هذه الصفقة التي تستثني القدس واللاجئين من التسوية وتمنح اسرائيل أكثر من ثلث الضفة الغربية (منطقة الاغوار)، فان الفلسطينيين قيادة وشعبا وأحزابا يتمسكون بحقوقهم السياسية التي تضمنتها القوانين الدولية، وحتى الان يبدو أنهم قادرون على مواجهة سياسة الابتزاز والضغط الامريكي والاسرائيلي المتمثلة بسياسات الحصار وحجز أموال المقاصة واغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن وقطع المساعدات الامريكية. وقد تزايد الضغط على الفلسطينيين بعد توقيع اتفاقايات التطبيع العربي مع دولة الاحتلال الاسرائيلي والتي جرت في احتفال انتخابي في واشنطن بين كل من الامارات والبحرين من جهة وبين اسرائيل من جهة أخرى. وفي ظل رفض الفلسطينيين صفقة القرن، فان الحكومة اليمينية الاسرائيلية بزعامة نتنياهو الذي تلاحقه ملفات الفساد، قام بالتهديد بالضم القانوني لمنطقة الاغوار من أجل سحب كافة الاوراق من الفلسطينيين. وبالرغم من أن الاتفاقية الاماراتية الاسرائيلية قد علقت عملية الضم دون تحديد سقف زمني لهذا التعليق، الا أن مشروع الضم الزاحف يظل قائما في الفكر والممارسة الاسرائيلية، فيوميا تبنى العديد من المستوطنات الاسرائيلية في القدس والاغوار، وتجادل الحكومة الاسرائيلية بان عملية الضم ستتحقق آجلا ام عاجلا. وفي ظل التهديدات المتنامية على الفلسطينيين لاسيما في موضوعة الضم وصفقة القرن، فانني من خلال هذه المقالة أسعى لتقديم مقاربة حول تأثيرات مشروع الضم على نظرية الامن القومي الفلسطيني، وذلك بهدف توضيح التداعيات المحتملة على الامن الفلسطيني من جراء مشروع الضم ومحاولة التصدي لهذه التداعيات.

مخطط الضم، خلفية عامة

يشير تقرير معهد الامن القومي الاسرائيلي (Dekel, Kurz and Shusterman, 2020) بأن صفقة القرن"، التي صاغتها إدارة الرئيس الامريكي ترامب في أوائل العام الحالي 2020، كنموذج واطار جديد لحل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، وهو اطار سيقوم باعادة تشكيل وبناء الشرق الأوسط الجديد حسب ما تطمح اليه الخطة. وتعترف الخطة بشكل عام بمتطلبات إسرائيل الأمنية الواسعة، وتمكّن إسرائيل من فرض سيادتها على الكتل الاستيطانية وغور الأردن والمستوطنات المعزولة؛ كما تمنع الخطة اخلاء المستوطنين اليهود؛ وتحافظ على القدس الموحدة تحت السيادة الإسرائيلية. وبالنسبة للجانب الفلسطيني، تحدد الخطة شروط انشاء دولة غير متصلة مقسمة إلى ستة كانتونات ستحيط بها إسرائيل بالكامل، مع السيطرة الإسرائيلية الكاملة على المنطقة المحيطة والمعابر الحدودية. بالإضافة إلى ذلك لا تتضمن الخطة عودة" اللاجئين الفلسطينيين" إلى الأراضي الإسرائيلية. وبالضرورة، وبالنسبة للفلسطينيين، فإن المعنى العملي للخطة هو الاستسلام ، ولهذا فقد رفضوها تمامًا.

من التحليل السابق، نجد أن صفقة القرن تشكل خطرا جوهريا على الامن القومي الفلسطيني، وتعبر عن مرحلة جديدة من مراحل تصفية القضية الفلسطينية. كما أن خطورتها تكمن في أنها فتحت مجال التطبيع بين العرب واسرائيل حتى دون التوصل الى تسوية للنزاع، وقد كسرت هذه الصفقة كل قواعد التسوية للصراع بين الفلسطينيين والاسرائيليين، واعطت مشروعية لقواعد حل جديدة أفرغت حل الدوليتن من مضمونه السيادي، حيث وضعت الصفقة 35 شرطا تعيق اعلان استقلال الدولة (سالم، 2020).

وأخيرا، يجدر التنويه الى أنه حتى الان لم تقم حكومة نتنياهو بالضم القانوني، بالرغم من اتخاذها خطوات فعلية على أرض الواقع تشير الى الضم وقضم الاراضي الفلسطينية بطريقة جزئية. وفي الواقع، هنالك عدة معيقات تعترض وعد نتنياهو لناخبيه بالضم، وأهمها موقف السلطة الوطنية الرافض بشدة لاي عملية ضم، حيث أوقفت السلطة كافة أشكال التنسيق مع الاحتلال. واضافة لهذا، فان قرب الانتخابات الامريكية ومشاكل ترامب الداخلية وبعض المواقف الاوروبية والدولية المناهضة لاي خطة اسرائيلية أحادية الجانب كلها عوامل تجتمع في ارجاء عملية الضم لما بعد عامين أو ثلاثة أعوام، وخاصة بعد تضمين اتفاقية التطبيع الاماراتية الاسرائيلية التي وقعت في سيبتمبر 2020 في أحد بنودها توقيف عملية الضم أو تعليقه. ويجدر التنويه الى أن موجة اتفاقيات التطبيع بين الكيان الاسرائيلي وكل من السودان والبحرين والامارات التي وقعت مؤخرا تشكل اختراقا للعمق العربي للقضية الفلسطينية، وتعتبر تخليا صريحا عن المبادرة العربية للسلام وهو ما ترك الفلسطينيين وحيدين لمواجهه مخطط الضم وصفقة القرن.

الموقف الدولي والعربي من صفقة القرن:

اعتمادا على دراسة قام بها كونسني (Konečný, 2020) حول المواقف السياسية للدول المختلفة تجاه صفقة القرن، صنف هذا التقرير الاتجاهات الاساسية لهذه الدول والكيانات، ووضعها في أربع اتجاهات أساسية:

أولا: القبول الاولي، حيث يؤيد هذا الاتجاه مساعي الولايات المتحدة في تسوية الصراع الفلسطيني الاسرائيلي ويعتبر هذه الصفقة خطوة مهمة في طريق حل الدولتين وتحقيق السلام في المنطقة، ومن أبرز الدول المؤيدة لهذا الاتجاه النمسا، كرواتيا، بريطانيا، البحرين، المغرب، الامارات العربية المتحدة، استراليا، البرازيل.

ثانيا: معارضة الصفقة، ويطالب هذا الاتجاه بضرورة التفاوض بين الاسرائيليين والفلسطينيين على أساس الشرعية الدولية والقرارات الدولية ذات العلاقة ومن أهمها قرار 242، وتطالب الدول الداعية الى هذا الاتجاه الى أهمية تحقيق السلام العادل والشامل في اطار حل الدولتين. ومن أهم الدول المؤيدة لهذا الاتجاه؛ بلجيكا، فلندا، ايرلندا، لوكسمبورغ، مالطا، النرويج، اسبانيا، السويد، الاردن، الصين، أندونيسيا، الباكستان، وتركيا.

ثالثا: الاتجاه الموازن يعتبر هذا الاتجاه هو الاكثر شيوعا لدى العديد من الدول والكيانات السياسية، ويجمع هذا الاتجاه كلا الموقفين المؤيد والمعارض، حيث انه يرحب في بدايه طرحه السياسي بالمبادرة الامريكية للسلام وفي الوقت نفسه يوضح هذا الاتجاه بأن أي تسوية يجب أن تكون ملتزمة بالقانون الدولي ومن أبرز الدول التي تعبر عن هذه الاتجاه في مواقفها السياسية تجاه صفقة القرن الاتحاد الاوروبي، الدنمارك، استونيا، فرنسا، ألمانيا، ايطاليا، بولندا، البرتغال، رومانيا، سلوفينيا، مصر، قطر.

رابعا: الموقف غير الواضح: والذي طلب بعض الوقت لدراسة الصفقة ولم يوضح موقفا محددا تجاهها ومن أبرز الدول صاحبة هذا الاتجاه كندا وروسيا.

وقد وصل التقرير السابق الى جملة من الاستنتاجات أهمها وجود حالة من القبول المعلن والمهم لصفقة القرن لدى العديد من الدول، ومن أهمها الدول الكبرى وبعض الدول العربية، وعلى هذا أوصى التقرير بضرورة اعداد تقرير قانوني متخصص في الرد على صفقة القرن ومن ثم تفعيل الدبلوماسية الرسمية والشعبية من أجل تغيير مواقف الدول تجاه هذه الصفقة.

الامن القومي الفلسطيني بين النظرية والتطبيق

لقد ارتبط مفهوم الامن القومي تاريخيا بظهور الدولة القومية، والتي نشأت في أعقاب معاهدة وست فاليا الشهيرة عام 1648 بعد عقود من الحروب الدينية بين الدول الاوروبية. وباتت الدولة القومية بعد هذه المعاهدة حجر الاساس في العلاقات الدولية، وارتبط هدف نشوئها بالحفاظ على مصالحها القومية، وبالضرورة، فقد أصبح أي اعتداء على هذه المصالح يعتبر تهديدا للامن القومي للدولة الحديثة، وعمدت الدول الى رسم استراتيجيات مناسبة للحفاظ على أمنها القومي بعيدا عن أي تهديد (عبد الجواد، 2009، ص 30)، واتسعت أهدافها لتصبح أهدافا ذات صفة قومية وشاملة بحيث شملت مصالح الامة كاملة، وهذا أدى ليس فقط الى اعتبار الدولة الفاعل الاساس في الحفاظ على الامن

القومي، وانما أيضا بات الامن القومي هو الهاجس الاساس للدولة من منظور الحفاظ على البقاء والابتعاد عن التهديات والخطر (مراد، 2017، ص 25).

يعرف الامن بشكل عام بعدم خوف الانسان في الوسط الذي يعيش فيه من التعرض للاذى الحسي (الشقحاء، 2004، ص 14). أما الامن القومي فله تعريفات متنوعة وفقا لمنظور المفكرين السياسيين، فبالنسبة لهارولد لاسويل فالأمن القومي، هو تحرر الدولة من الإملاءات الخارجية، وهو تعريف حصر مفهوم الامن القومي بالسيادة وتجاهل المصالح القومية المتعددة، وتأتي أعمال ولفرز لتؤكد على السياق السيادي لمفهوم الامن القومي والذي ربطه بقدرة الدولة على ردع الهجوم أو التغلب عليه، وهو مفهوم اعتمد أساسا على سياقات الحرب الباردة وتوتر العلاقات الدولية في هذه الفترة (الزبيدي، 2015، ص 14)، واحتوائها على عناصر معادية تسعى الحكومة من خلال توفير الاهداف والبرامج الى ضمان أمنها كما يجادل كيجلي وويتكوبف(في الشقحاء، 2004، ص 15).

ونتيجة للتطور الهائل في حقل العلاقات الدولية والتطور التكنولوجي الهائل الذي أثر على هذه العلاقات سواء في فترة السلم أو الحرب، فقد تطور مفهوم الامن القومي ليرتبط بتلك الاشكاليات والتهديدات التي صاحبت التطور الهائل في المعرفة و التكنولوجيا، فمن جانب، اتسع مفهوم الامن القومي ليشمل الامن الانساني بكل محتوياته، حيث تم توسيع مفهوم الأمن العالمي من تركيزه التقليدي على أمن الدول إلى أمن الناس والكوكب (Buzan & Hansen, 2007, p. 3). وقد قسم بوزان (Buzan, 1991) الامن القومي الى خمسة قطاعات أو أبعاد؛ هي:

أولا:- الامن السياسي: والذي يقسم إلى بعدين، بعد النسق الدولي المرتبط بنمط توزيع القوى والتفاعلات الدولية في ظل حالة من الفوضى والصراع في العلاقات الدولية، والبعد الداخلي المرتبط بحماية الأفراد وضمان أمنهم،

ثانيا- الامن العسكري: وهو مرتبط أساسا بقدرات التسلح الهجومي والدفاعي للدول، وكذلك هو مرتبط بمدركات الدول حول بعضها البعض، من حيث نواياها السياسية والأمنية فيما يخص نظام واستقرار الدول، وكذلك بأنظمة الحكم والأيديولوجيات التي تستمد منها شرعيتها السياسية.

ثالثا:- الامن الاقتصادي: وهو برتبط بشكل رئيسي بقدرة الدولة على الحصول على الموارد المختلفة الضرورية، والإمكانيات المالية اللازمة، وضمان الأسواق لمنتجاتها لتوفير مستوى معيشي مقبول، واستقرار نظام الحكم وحماية الاقتصاد الوطني من مختلف التهديدات الناجمة عن اضطرابات النظام الاقتصادي داخليا، وتأثيرات العولمة وما ينجم عنها من اضطرابات اجتماعية وأوضاع عدم استقرار، وضعف التماسك الاجتماعي، العقوبات، وضعف توفر الثروات المختلفة.

رابعا:- الامن المجتمعي: وهو بعد مهم من أبعاد الامن القومي يتمحور حول استمرارية حياة المجتمع والدولة وبقائها، في الحدود التي تسمح له بالتطور الطبيعي في لغته، ثقافته، ديانته، عاداته وتقاليده وكل خصائص هويته الوطنية، ويعتبر تهديدا كل ما يعرض الهوية الجماعية والثقافية للمجتمع إلى الخطر أو الاعتداء.

خامسا:- الامن البيئي: وهو متعلق اساسا بنوعين من التهديد؛ التهديدات الطبيعية والتي تتمثل أساسا في الهزات الأرضية والكوارث الطبيعية المختلفة، والتهديدات الاجتماعية في كل ما يضر بالبيئة وسلامتها التي يمارسها الانسان في البيئة مثل التلوث، المواد الكيماوية، استتراف الثروات الطبيعية، مما يحدث اضطرابا وخللا في النظام الطبيعي وبنية الكوكب.

في هذه الورقة، أجادل بأن هنالك ثلاثة متغيرات رئيسية تلعب دورا مهما في ضمان الامن القومي الفلسطيني وتؤثر عليه، سأتناولها بالتفصيل من خلال ثلاثة أفرع على النحو التالي:

الفرع الاول: المنفعة الحدية للاحتلال

ان المنفعة الحدية للاحتلال تعبر عن مجموعة العلاقات التفاعلية بين علاقات الاحتلال بالدولة المحتلة، على مختلف أنواع هذه العلاقات، السياسية، والأمنية، والاقتصادية. وهي تعكس بيئة التهديد المتبادلة والمنافع

الاقتصادية(Mathewson, 2013). وتتكون المنفعة الحدية للاحتلال من عدة مركبات؛ أولها: العلاقات مع الاحتلال (occupation relationship) والتي تتمثل بمستوى الرفاه في الدول المحتلة. وتكون هذه العلاقات ايجابية عندما يقوم الاحتلال بتحسين وتطوير مستوى الرفاه الاجتماعي والاقتصادي/ الأمن في الدول، وكذلك ضمان الأمن الشخصي للفاعلين السياسيين المحليين. وتكون هذه العلاقات مع الاحتلال سلبية عندما تدمر مستوى الرفاه/ الأمن في الدولة المحتلة أو تخفض منه (Mathewson, 2013, p. 49). ضمن هذا المعنى، فإنني سأقسم طبيعة العلاقات الامنية مع الاحتلال الى ثلاثة أقسم، القسم الأول: هو العلاقات مع الاحتلال/ مكون الأمن، والذي يبحث في البضائع الأمنية (security goads) التي توفرها إسرائيل للسلطة الوطنية الفلسطينية، أما القسم الثاني، فهو يرتبط بسلع الرفاه التي يتم توفيرها من قيل الاحتلال، والمتعلقة بالبنى الاقتصادية والتحتية، واخيرا، فان القسم الاخير يتمثل بمكونات التهديد والتي تشمل على بيئة التهديد والترتيبات الامنية.

جدول 1: *مصفوفة المنفعة الحدية للاحتلال الإسرائيلي لفلسطين.*

المنفعة الحدية للاحتلال الإسرائيلي	الأمن الخارجي	الرفاه الاجتماعي الداخلي	الترتيبات الأمنية	بيئة التهديد	العلاقات مع الاحتلال الإسرائيلي/ الأمن
سلبي بقوة	عجز	عجز كبير	محايد	معاد	سلبي

المصدر: (عودة، 2020 أ)

نستخلص من التحليل السابق، بأن المنفعة الحدية للاحتلال الاسرائيلي سلبية بقوة، وهذا يضعف من معادلة الامن القومي الفلسطيني، ويجعله أكثر هشاشة حيث يعتبر الاحتلال اللاعب الرئيس والاكثر أهمية في التأثير على كافة البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الدول المحتلة، وبالضرورة، فان الاحتلال الاسرائيلي والذي يعتبر استعمارا دائما وليس مؤقتا ويهدف الى الغاء الطرف الاخر، يقوض من معادلة الامن القومي الفلسطيني ويجعلها أكثر هشاشة. هنا، لا يمكن للسلطة الوطنية أن تعزز أمنها الا اذا ركزت في معادلة المنفعة الحدية للاحتلال على متغيرات يمكن زيادتها دون تدخل قوي من الاحتلال مثل التركيز على البنى الاقتصادية وتعزيز سياسات الرفاه الاجتماعي لمواطنيها.

الفرع الثاني: قوة الدولة

القوة هي مفهوم نسبي يمكن تعريفها بانها القدرة على التأثير على الاخرين لتحقيق مصالح الدولة، وللقوة اشكال مختلفة للاستخدام؛ فاضافة الى النمط التقليدي للقوة وهو الاستخدام العسكري، ظهرت أشكال أخرى ومهمة لممارسة القوة وهي القوة الاقتصادية، والقوة الناعمة حسب تعبير ناي؛ وهي قوة الثقافة والنموذج والقوة المعلوماتية (يارغر، 2011، ص125-126). ويرى توفلر بأن المعرفة ليست فقط هي القوة ولكنها ايضا مصدرا لاعظم انواع القوة (مراد، 2017، ص 75).

سأعتمد في قياسي لقوة الدولة الفلسطينية على نموذج كلوز وكروزروساوكا (Clowes, D., & Choroś-Mrozowska, D, 2015) لقياس القوة، حيث قام بتطوير معادلة للقوة جمع فيها كل عناصر القوة وهي القوة العسكرية والقوة الكامنة اضافة الى الكتلة الحرجة، وطبق مقياسه على 20 دولة من مختلف القارات.

وفقا للدراسة السابقة، فان معادلة قياس قوة الدولة هي:

القوة = الكتلة الحرجة + القوة الكامنة + القوة العسكرية

3

بالنسبة للقوة الحرجة، فهي تقاس من خلال المعادلة التالية:

*القوة الحرجة = عدد السكان *100 + المساحة * 100*

سكان العالم مساحة العالم

وبتطبيق هذه المعادلة على البيانات الواردة بالنسبة لجهاز الاحصاء المركزي الفلسطيني (جهاز الاحصاء المركزي، 2017) وبيانات البنك الدولي (World Bank, 2017) فان القوة الحرجة لفلسطين هي:

القوة الحرجة = 4.684 مليون *100 + 27000 كم * 100

7.53 مليار دولار 148,939,063كم

القوة الحرجة = 0.0622 + 0.018 = 0.0802

أما بالنسبة للقوة الكامنة فهي تقاس من خلال المعادلة التالية:

*القوة الكامنة = الناتج القومي *100 + الاستثمار الاجنبي المباشر *100*

الناتج العالمي الاستثمار الاجنبي في العالم

وبتطبيق هذه المعادلة على البيانات الواردة بالنسبة لبيانات البنك الدولي (World Bank, 2017) فان القوة الحرجة لفلسطين هي:

القوة الكامنة = 14.498 مليار *100 + 203 مليون *100

80.64 تريليون 1.86 ترليون دولار

القوة الكامنة = 0.0179 + 0.010 =0.0279

واخيرا بالنسبة لحساب القوة العسكرية للدولة، فهي تقاس من خلال المعادلة التالية:

القوة العسكرية = الانفاق العسكري * 100 + الصادرات الحربية * 100

الانفاق العالمي العسكري الصدرات الحربية في العالم

وبتطبيق هذه المعادلة على البيانات الواردة بالنسبة لموازنة السلطة الوطنية (معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني ماس، 2017). وبيانات البنك الدولي (World Bank, 2017) فان القوة الحرجة لفلسطين هي:

القوة العسكرية = 1.1856 مليار دولار * 100 + الصادرات الحربية * 100

1739 ترليون دولار الصدرات الحربية في العالم

القوة العسكرية= 0.068 + 0 = 0.068

وبهدف حساب القيم النهائية للقوة وفقا لمعادلة حساب القوة، فان قوة دولة فلسطين في عام 2017 نحو 0.0587.

ان القيمة السابقة منخفضة جدا اذا ما قورنت بدولة الاحتلال اسرائيل، حيث أنه وفقا لدراسة كلوز وكروزروساوكا (Clowes, D., & Choroś-Mrozowska, D, 2015, p. 64) ، فقد بلغت قوة اسرائيل عام 2013 نحو 30.5 ضعف قوة دولة فلسطين، واذا ما أخذنا معدل زيادة قوة اسرائيل والبالغة نحو 19 % حسب الدراسة السابقة للفترة من 2000 وحتى عام 2013، فاننا يمكن ان نتوقع ان قوة اسرائيل في عام 2017 تتجاوز حاجز النقطتين بقليل، وهذا يزيد الفارق بين قوة دولة فلسطين واسرائيل، لتصبح قوة الاخيرة اكبر من قوة فلسطين بأكثر من 36 مرة.

الفرع الثالث: الشرعية الدولية والاعتراف

ان الامن القومي الفلسطيني يعتمد بشكل رئيس على التأييد الدولي لحق الفلسطينيين في اقامة دولتهم المستقلة لاسيما من قبل الدول الكبرى المؤثرة في النظام الدولي، ويعزز هذا البعد ارتباط اسرائيل بتحالف استراتيجي قوي مع الولايات المتحدة الامريكية، اضافة الى توافر علاقات قوية بين اسرائيل والدول الكبرى مثل اليابان والدول الاوروبية وحتى مع روسيا، وبالضرورة، فان الحفاظ على تأييد دولي من قبل هذه الدول الكبرى للقضية الفلسطينية هو الطريق الاكثر أهمية في استعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وذلك بسبب كون اسرائيل دولة لها بعدها وارتباطاتها الدولية، ولا يمكن فرض اي تسوية عليها دون تنامي قدرة السلطة الوطنية على تجاوز وتقويض هذه الارتباطات والتحالفات الاستراتيجية بين اسرائيل والدول الكبرى[1].

وفي الواقع، تحظى القضية الفلسطينية باهتمام وتعاطف دولي واقليمي واسع منذ نشأتها، فبالاضافة الى الحق التاريخي للشعب الفلسطيني بأرضه والذي استحقه على مدى آلاف السنين منذ الكنعانيين الاوائل، فان الشرعة الدولية والمجتمع الدولي قد اعترفا بحقه في تقرير المصير أسوة بالشعوب المحتلة. وبعد نجاح السلطة الوطنية الفلسطينية في نيل الاعتراف بدولة فلسطين عام 2012 من الجمعية العامة للأمم المتحدة كدولة بصفة مراقب، أصبح هنالك تعاطف دولي متنامي وكبير مع تطلعات الشعب الفلسطيني نحو الاستقلال، حتى من قبل الدول المؤيدة لإسرائيل، بما فيها حكومات الولايات المتحدة -ما عدا فترة رئاسة ترامب- التي تلوم إسرائيل دائما على سياستها في الاستيطان (مجموعة الازمات الدولية، 2010 ، ص 35). ان مثل هذا التعاطف والتأييد الدولي من شأنه أن يحرج إسرائيل بوصفها دولة محتلة في زمن لا يرحب كثيرا بنظرية الاحتلال ولا بتبعاته، وهذا ما يفرض ضغوطا دولية على إسرائيل ويضعف من مصداقيتها الدولية بوصفها دولة ديمقراطية تقوم على مبادئ وقيم الحرية الغربية، كما تحاول دائما أن تظهر في المحافل الدولية.

ومنذ تولي ادارة الرئيس الامريكي دونالد ترامب سدة الحكم في الولايات المتحدة في يناير عام 2017، بدأ التأييد الامريكي لحل الدولتين يتراجع، وقد أعلنت ادارة ترامب عن صفقة سياسية لحل القضية الفلسطينية سميت بصفقة القرن، وتبدو هذه الصفقة بعيدة كل البعد عن حل الدولتين، لاسيما أن الرئيس الامريكي بدأ ترويج صفقته بقراره الشهير بنقل السفارة الامركية للقدس، وهو ما فسره لاحقا بانه أزال معضلة القدس عن طاولة المفاوضات. ومن ثم تبعت هذه الخطوات الامريكية سلسلة من الخطوات التصعيدية ضد الحقوق الفلسطينية بشكل يتنافي مع القانون الدولي، فقد اعلن مؤخرا عن خفض الدعم الامريكي لوكالة اللاجئين الفلسطينين المعروفة بالانروا، ولم تخفي هذه الادارة رغبتها بالغاء هذه الوكالة الدولية. وبرغم هذه الخطوات الامريكية التصعيدية الا أنها لم تلقى قبولا وتأييدا على المستوى الدولي حتى من قبل حلفاء الولايات المتحدة الامريكية، فلم تقم أي دولة من الدول الكبرى بنقل سفارتها

[1] يجادل الخالدي (1993) بأن الامن القومي الفلسطيني وبسبب فارق القوة لصالح اسرائيل، يعتمد بشكل رئيس على ما أسماه بالربط بالاقليمي، حيث أن ضمان هذا الامن وصيانته لا تكون الا من قبل ضمانات خارجية، اضافة الى أهمية توافر قوات خارجية، ولا يمكن تصور وجود هذه الضمانات بعيدا عن الاقليم العربي. في هذا الاطار، فان أي حل للقضية الفلسطينية لا يمكن أن يكتب له النجاح بعيدا عن حل اقليمي كتكامل وشامل للصراع العربي الاسرائيلي، وبالضرورة، فان دورا أمنيا لمصر والاردن سيكون مهما لتحقيق التسوية السلمية أولا، وضمان الامن القومي الفلسطيني ثانيا.

للقدس، واستمرت هذه الدولة بالاعلان عن تأييدها لحل عادل للقضية الفلسطينية وفقا لقرار 242، كما صوّتت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 21 ديسمبر/كانون الأول 2017، بأغلبية 128 صوتا لصالح القرار رقم "A/ES-10/L.22" الذي يطالب جميع الدول بعدم تغيير طابع مدينة القدس الشريف أو مركزها أو تركيبتها الديمغرافية، ويؤكد أن أي قرار ينص على ذلك هو لاغ وباطل وليس له أي أثر قانوني. وتظهر خارطة التصويت الدولي على القرار تأييدا عاما من غالبية الدول لصالح القضية الفلسطينية وفقا لمبادئ القانون الدولي، حيث عارضت القرار فقط تسع دول، امتنعت 35 دولة عن التصويت، في حين غابت عن جلسة التصويت 21 دولة، وذلك من إجمالي الدول الـ193 الأعضاء في الأمم المتحدة (الجزيرة نت، 2017).

تداعيات مشروع الضم على الامن القومي الفلسطيني

يميل البعض في إسرائيل إلى رؤية الرفض الفلسطيني لخطة ترامب بمثابة فرصة سانحة لتحركات واسعة النطاق نحو الضم في الضفة الغربية. ومع ذلك ، عند النظر على المدى الطويل ، يتضمن الضم العديد من المخاطر من جميع الأبعاد - الأمن والاقتصاد والمجتمع المدني والمكانة الدولية والإقليمية - بالإضافة إلى الخطر الفعلي المتمثل في تسريع الانزلاق إلى واقع الدولة الواحدة. وحسب وجهة نظر الامن القومي الاسرائيلي، فمن أجل الحفاظ على دولة إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية وآمنة وأخلاقية ، من الضروري تبني مكونات خطة معهد اسرائيل للامن القومي التي تعزز الأمن وفي نفس الوقت القيام بما يلزم من أجل تكريس عملية الانفصال عن الفلسطينيين، وهذا بالضرورة ما يؤدي الى خلق واقع استراتيجي أفضل لدولة اسرائيل. (Dekel, Kurz and Shusterman, 2020) . بالمقابل، وفي موضوعة الامن القومي الفلسطيني ، هنالك جملة من التداعيات الامنية لخطة الضم على الامن القومي الفلسطيني، وهي على النحو التالي:

1- تقليص المنفعة الحدية للاحتلال

حسب مصفوفة المنفعة الحدية للاحتلال والتي تم تناولها وقياسها في الصفحات السابقة، فان قيام الاحتلال الاسرائيلي بعملية الضم أو التهديد بها سيؤدي الى مزيد من نقصان المنفعة الحدية للاحتلال وذلك من خلال الجوانب التالية:

أ- يزيد الضم من خطر التهديد الواقع على الفلسطينيون من قبل الاحتلال سواء من خلال التخوف من حدوث مزيد من الضم او من خلال التخوف من التهجير المباشر وغير المباشر(Yesh Din, 2020, p. 5).

ب- يؤدي الضم الى ازدياد توقعات الفلسطينيين بان الاحتلال سيستمر ولن يتوقف عن تهويد المناطق وضمها. وبالضرورة، يؤدي الى تكريس مشاعر الاحباط لديهم وفقدان الامل من التخلص من الاحتلال.

ت- يؤدي الضم الى حرمان الفلسطينيين من الموارد الاقتصادية المتأتية من سيطرتهم على مناطق "ج" والاغوار (Yesh Din, 2020, p. 5)، بما يؤدي الى اضعاف مقدراتهم الاقتصادية وتشويه النسيج الاجتماعي نتيجة لعدم التواصل بين مجتمعاتهم التي قطعها الضم (Commanders of Israels' security, 2018.p.25).

ث- تؤدي عملية الضم الى زيادة الاعباء الامنية على المؤسسة الامنية بسبب طول الحدود المصطنعة وتعرجها بين دولة الاحتلال وبين الاراضي الفلسطينية.

2- ازدياد مخاطر الاشتباك مع الاحتلال

ان اتمام عملية الضم سيؤدي الى تنسيق أكبر بين الفصائل الفلسطينية (فتح وحماس على وجه الخصوص) ضد إسرائيل، وتنظيم الاحتجاجات والإضرابات العمالية والاضطرابات والعنف في الضفة الغربية والقدس وغزة (Congressional research service, 2020, p. 29). ومن جانب أخر، تؤدي عملية الضم الى زيادة مشاعر الاحباط وفقدان الامل لدي الفلسطينيين، وهذا سيؤدي الى لجوئهم الى العديد من أشكال المقاومة بما فيها المقاومة المسلحة وهو الامر الذي سيزيد من مخاطر الاشتباك مع الاحتلال الاسرائيلي ويعرض الامن القومي الفلسطيني للخطر بسب فارق موازين القوة لصالح الاحتلال. ومن جانب أخر، فان طول الحدود المصطنعة بين دولة الاحتلال والاراضي الفلسطينية وتعقد هذه الحدود التي تصل الى اكثر من 1800 كم. اضافة الى تعزيز واقع الفصل العنصري بين المناطق

الفلسطينية والمناطق الاسرائيلية (الزماري، 2018)، سيؤدي كل ذلك الى زيادة فرص الاشتباك بين الفلسطينيين وجيش الاحتلال والمستوطنين بسبب صعوبة السيطرة الامنية على طول هذه الحدود.

3- اختلال متزايد لموزاين القوى لصالح الاحتلال

كما أوضحنا سابقا فان فارق القوة لصالح اسرائيل يتجاوز ال 30 ضعف القوة عند الفلسطنيين (Clowes, D., & Choroś-Mrozowska, D, 2015, p. 64). وبالضرورة، سيزداد هذا الفارق مع حرمان الفلسطينيين من الموارد المالية والاقتصادية والمائية المتوفرة في منطقة الاغوار وهو الامر الذي سيزيد من اتساع فارق القوة لصالح دولة الاحتلال[2].

4- تداعيات فراغات القوة

من المرجح أنه اذا ما تمت عملية الضم أن تحدث فراغات قوة في المناطق الفلسطينية، وتنتج هذه الفراغات اذا ما حدث انسحاب احادي الاجانب من بعض المناطق الفلسطينية لاسيما بعض القرى في منطقة "ج" اضافة الى المناطق الحدودية الجديدة التي سيحددها الضم. وبالضرورة، لا تستطيع الاجهزة الامنية الفلسطينية بمواردها المحدودة أن تسد الفراغ الناجم عن غياب المشهد العسكري الاسرائيلي في هذه المناطق، وهو الامر الذي سيتسبب على الارجح بارتفاع وتيرة الجرائم والعنف في هذه المناطق اضافة الى زيادة احتمال ظهور بعض الجماعات الارهابية والمتطرفة. وتتضح هذه الاحتمالات في تقرير قادة الامن في اسرائيل (Commanders of Israels' security, 2018. P.11) بالكلمات التالية: "تكون النتيجة فقدان السيطرة الاسرائيلية على عملية الضم ، لأن إسرائيل ستضطر للرد على حالة الفراغ الأمني والمدني الذي نشأ للآثار الجانبية المصاحبة لعمليبة الضم ، بما في ذلك موجة العنف المحتملة".

5- ازدياد التطرف في المجتمع الفلسطيني

كما أسلفنا سابقا، ففي ظل انتشار الفقر الناجم عن حصار المناطق الفلسطينية وبعض القرى في مناطق "ج"، وفي ظل احتمال ظهور فراغات قوة في بعض الجيوب الفلسطينية، فان هذه البيئة تعتبر بيئة مشجعة وخصبة لتنامي الارهاب والتطرف لاسيما في ظل استمرار الاحتلال وانتهاكاته لحقوق الانسان الفلسطيني وفقدان الامل في حل عادل للقضية الفلسطينية. في السياق ذاته، فقد أعرب بعض المحللين الاسرائيليين عن قلقهم من أن عدم وجود قوات أمنية تابعة للسلطة الفلسطينية في بعض المناطق يمكن أن يقوض القانون والنظام ، بل وربما يسمح ذلك أن تصبح الجماعات الإرهابية الإسلامية في فلسطين أكثر نشاطًا في الضفة الغربية Congressional research service, 2020, (p. 28)[3]

6- انتشار الجريمة والعنف

ان اتساع رقعة الفقر والبطالة وانحسار المساعدات الاقتصادية الدولية والاقليمية عن الفلسطينيين بسبب موقفهم الرافض لصفقة القرن (Congressional research service, 2020, p. 26)، سيؤدي حتما الى انتشار الجريمة والعنف وانعدام الامن. وهذا يرفع مخاطر ارتفاع حاد في التهديدات الأمنية لكل من السلطة الوطنية واسرائيل (Commanders of Israels' security, 2018.p.16) وخاصة في المناطق التي لا تستطيع الاجهزة الامنية السيطرة عليها بسبب ضعف الامكانات والقيود الاسرائيلية الامنية وخاصة في مناطق الاغوار. وفي السياق ذاته، فان ضم المنطقة ج سيؤثر على الفلسطينيين الذين يعيشون في المناطق أ و ب. المنطقة ج ، التي تحيط بالجزيرة المعزولة البالغ عددها 169 جزيرة في المنطقتين أ وب ، وتشمل الاراضي ، البنية التحتية ، وممتلكات أخرى تعود للفلسطينيين الذين يعيشون في المناطق، كما تتطلب الروابط الأسرية والروابط التجارية والاحتياجات الأخرى المرور من خلال المنطقة ج ، حيث لا توجد طريقة للانتقال من نقطة إلى أخرى بدون المرور من مناطق "أ" و"ب" ، وهذا سيؤدي الى إنكار الحقوق الفلسطينية في المنطقة وتقييد حركتهم، وسيشوه النسيج الاجتماعي ، اضافة الى إثارة الإحباط والغضب - وكل ذلك سيؤجج التحريض على العنف والجريمة (Commanders of Israels' security, 2018.p.25)

[2] لمزيد من المعلومات حول الدرجة التي يتأثر بها الامن القومي الفلسطيني بضعف مصادر القوة والمناعة الوطنية يمكن الرجوع الى مصفوفة المنفعة الحدية للاحتلال الاسرائيلي عند ماثويسون (Mathewson, 2013).

[3] تشير بعض الدراسات (الزماري، 2018). الى ان عملية الضم ستسارع من فرص تأثير حماس على النظام السياسي الفلسطيني في الضفة الغربية وربما تدفع اجراءات المصالحة بين الحزبين الى تصاعد المقاومة المسلحة وزيادة النفوذ الايراني في المنطقة.

7- اضعاف المؤسسة الامنية ووقف التنسيق الامني

يتوقع اذا ما تمت عملية الضم ان تضعف المؤسسة الامنية الفلسطينية بشكل واضح، وذلك لعدة اسباب أهمها:

أ- عجزها عن تغطية كامل مساحة الاراضي الفلسطينية المحتلة لاسيما بعض الجيوب الفلسطينية المحاصرة في مناطق "ج" اضافة الى اشكالية طول الحدود التي تحدثنا عنها سابقا[4].

ب- بسبب قلة الامكانات المالية الناجمة عن شح المساعدات والموادر الاقتصادية، فان الاجهزة الامنية لن تستطيع توفير المعدات اللازمة والتدريبات المطلوبة لكادرها الامني.

ت- بسبب القيود من قبل الاحتلال على عمل وتدريبات وتجهيزات المؤسسة الامنية الفلسطينية والتي من المتوقع ان تزداد اذا ما تم الضم، فان ذلك سيؤدي الى مزيد من العجز والضعف للمؤسسة الامنية الفلسطينية.

ث- في حال اندلعت انتفاضة شعبية وهو أمر متوقع اذا ما تمت عملية الضم (Commanders of Israels' security, 2018. p.24) ، فان الاجهزة الامنية ستكون أقل قدرة على ضبط الامور وتوفير الامن.

ج- ان وقف التنسيق الامني سيضعف من قدرة المؤسسة الامنية الفلسطينية على التحرك وبسط الامن وتعزيز قدراتها (Congressional research service, 2020, p. 26)

8- ازدياد مخاطر تقسيم الضفة الغربية

اذا ما تمت عملية الضم، فان احتمالات تقسيم الضفة الغربية الى ثلاثة او خمسة مناطق تصبح اكثر مثولا في المشهد السياسي الفلسطيني، وهنالك عدة عوامل تساهم في حصول هذا الاحتمال أهمها[5]:

أ- وجود فراغات القوة التي ستظهر اذا ما تمت عملية الضم وخاصة في الجيوب الفلسطينية المنعزلة وعلى طول الحدود المصطنعة.

ب- وجود مخطط اسرائيلي واضح بالتعامل مع البلديات والمحافظات خدماتيا (ادرايا وليس سياسيا) اذا ما استمرت السلطة الوطنية في رفض صفقة القرن وهذا ما سيزيد من احتمال تقسيم الضفة الغربية الى اقسام خدماتية ادراية مثل الجنوب والوسط والشمال.

ت- قيام اسرائيل وبعض القوى الاقليمية والدولية بتشجيع خلق قياة بديلة عن القيادة الحالية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وهو الامر الذي سيؤدي الى حرب أهلية وخاصة في مرحلة خلافة الرئيس الفلسطيني محمود عباس "ابو مازن" وهذا ان تم، فان بعض هذه القيادات البديلة ستتحالف مع بعض المرجعيات العشائرية والمناطقية بما يؤدي الى تقسيم الضفة الغربية.

9- خلق قيادة جديدة

كما أسلفنا سابقا، فان صفقة القرن وتداعياتها مثل مخطط الضم يفترض فرض خطة السلام على القيادة الفلسطيية التي ترفضه جملة وتفصيلا . وفي حال تساوقت بعض القوى المحلية مع هذه الصفقة وهو امر يتم المراهنة عليه احيانا عند الحديث عن المتجنحين من حركة فتح او بعض القوى في روابط القرى[6]. وفي المحصلة فان مثل هذه القيادات البديلة ستشتبك مع الاجهزة الامنية بما يؤدي الى حرف البوصلة عن المشروع الوطني.

---

[4] في هذا الاطار يشير تقرير قادة الامن في اسرائيل (Commanders of Israels' security, 2018. p.20) بأن اسرائيل نفسها لن تستطيع فرض الامن على طول هذه الحدود نظرا لحاجتها الى وفرة من الموارد المالية والامنية لانشاء جدار امني بين المناطق وهو ما تفتقره اسرائيل في الوقت الحالي.

[5] في مقابلة أجراها الباحث مع الباحث في الشأن الاسرائيلي عادل شديد في ديسمبر عام 2019،توقع شديد بأن المخطط الاسرائيلي يرمي الى تقسيم الضفة الغربية الى 3 أو 5 مناطق جغرافية غير متصلة ترتبط بالمحافظات وروابط القرى، ويمكن ان تكون هنالك علاقة ادارية بين هذه المحافظات والاردن.

[6] في هذا الاطار، يجادل جورج جقمان أستاذ الفلسفة والدراسات الثقافية في جامعة بيرزيت وعضو المجلس المركزي الفلسطيني في ورقته التي قدمها في مؤتمر مشترك لمؤسسة الدراسات الفلسطينية ومعهد مواطن للديمقراطية وحقوق الإنسان بتاريخ 23-25 تشرين الأول/اكتوبر 2020، حيث قال فيها (أتوقع في مرحلة ما بعد أبو مازن أن البعض ممن حوله من المقربين سيقبلون على أنفسهم التعامل مع خطة ترامب).

10- خطر الانسحاب الاحادي الجانب

ليس من المتوقع أن يقبل الفلسطينيون قيادة وشعبا وأحزابا صفقة القرن. وهو الامر الذي سيضطر اسرائيل الى اتباع سياسة الانسحاب الاحادي، وهي نفس السياسة التي اتبعتها في جنوب لبنان عام 2006 وفي غزة عام 2005 . حيث يمكن أن تقوم اسرائيل بالانسحاب من بعض مناطق "ج" ومناطق ب" وستترك تبعاتها الى الفلسطينيين دون أن توقع معهم اتفاقية انسحاب محددة. وفي هذه الحالة لن تتمكن الاجهزة الامنية من السيطرة عل كل هذه المناطق وهو الامر الذي سيؤدي الى حدوث فراغات قوة كما اسلفنا سابقا.

11- انهيار النظام السياسي والاقتصادي واعادة احتلال المناطق الفلسطينية.

اذا ما استمرت حصار السلطة الوطنية الفلسطينية وتراجع المساعدات لهذه السلطة، فلن تستطيع السلطة الوطنية الصمود طويلا، فهي لم تدفع سوى نصف رواتب موظفيها خلال الاربعة شهور السابقة بسبب رفضها لتلقي أموال المقاصة احتجاجا على سياسة اسرائيل الرامية الى الضم (Congressional research service, 2020, p. 26). وربما ستعجز عن دفع هذا النصف في الفترة المقبلة في ظل سياسة الحصار والابتزاز المفروضة عليها. وبالضرورة فان انهيار السلطة سواء من خلال استباقية القرار كأداة تستخدمها السلطة الوطنية للضغط على اسرائيل في حال الضم[7]، و / أو تحت ضغط من الجمهور الفلسطيني الذي لن يقبل باستمرار بقاء السلطة الوطنية اذا ما تم الضم (Commanders of Israels' security, 2018. p.12) سيكون احد الاحتمالات الاكثر توقعا اذا ما تمت عملية الضم. وبالضرورة، فان انهيار السلطة المحتمل وغياب حكومة بديلة ستجبر إسرائيل على الاستيلاء على مناطق "أ" و "ب" وفرضها عليهم نظام الإدارة العسكرية (Commanders of Israels' security, 2018. p.22)

12- اضعاف الشرعية الاقليمية والدولية المؤيدة للحق الفلسطيني

يبدو ان غالبية الدول العربية الفاعلة في النظام الاقلييمي اضافة الى عدد ليس صغير من الدول الغربية يؤيد بشكل او بأخر صفقة القرن، وقد اصبحوا يعتبروها مرجعية من مرجعيات السلام وان لم تكن الوحيدة، وهو ما وجدناه سابقا عند دراستنا للمواقف العربية والدولية من صفقة القرن. وبالمحصلة فان عجز الفلسطينيين عن توفير الغطاء الدولي والعربي لحقوقهم السياسة وهو الامر الذي اوضحته اتفاقات السلام العربية الاخيرة مع دولة الاحتلال الاسرائيل مثلما فعلت الامارات العربية المتحدة والبحرين ومؤخرا السودان، فان ذلك لا ريب سيضعف من العمق العربي والدولي الداعم للقضية الفلسطينية.

هزيمة ترامب والتحولات المنتظره:

نجح المرشح الديمقراطي بايدن بإلحاق هزيمة قاسية بترامب في الانتخابات الرئاسية الامريكية التي جرت في بداية نوفمبر من العام الجاري 2020. وبالرغم من التصريحات المتكررة والمستمرة والدعاوي القضائية لترامب وفريقه بتزوير الانتخابات وعدم نزاهتها، الا أن فريق بايدن الانتقالي بدأ مؤخرا بتسلم السلطة استعدادا للاستلام الرسمي للسلطة في يناير المقبل. وحسب البرنامج الانتخابي لبايدن ونائب الرئيس هاريس بخصوص السياسة الخارجية الامريكية الجديدة في الشرق الاوسط؛ يمكن أن نتوقع أن تتجه هذه السياسة لتحقيق الهدوء في العالم بشكل عام وفي الشرق الاوسط بشكل خاص. وعلى وجه التحديد، أعلن بايدن بأن صفقة القرن سقطت مع سقوط ترامب، وأنه يزمع إعادة فتح القنصلية الامريكية الى القدس، كما أنه ينوي إعادة فتح ممثلية منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن. وإعادة منح السلطة الوطنية ووكالة اللاجئين (UNARWA) المساعدات المالية التي قطعها ترامب.

[7] في هذا السياق، صرح وزير الشؤون المدنية في السلطة الفلسطينية حسين الشيخ (In Congressional research service, 2020, p. 26) أنه إذا مضت إسرائيل قدما في الضم ، فإن السلطة الفلسطينية ستنظر في إنهاء خدمات مثل الشرطة والتعليم والرعاية الصحية ، وبالتالي السعي لإجبار إسرائيل على استئناف كامل المسؤولية عن الضفة الغربية التي كانت تتحملها قبل إنشاء السلطة الفلسطينية.

ومن خلال هذه السياسات الجديدة التي يتوقع اتباعها من قبل فريق بايدن الحكومي، والتي عززها بادين باختياره فريق حكومي ومجموعة من المستشارين الليبراليين وغير العنصريين، يمكن لنا أن نتوقع التحولات التالية في الشرق الاوسط؛ وهي كالتالي[8]:

1- اعادة اتفاق 5+1 النووي مع ايران بما يقلص من مساحة التحالف العربي الخليجي الاسرائيلي لمواجهة ايران.
2- تقويض موجة التطبيع بين الانظمة العربية وبين دولة الاحتلال الاسرائيلي، فبالرغم من أن بايدن أعلن تأييدة لاتفاقات التطبيع بين الامارات والبحرين والسودان وبين اسرائيل، الا أنه لن يكون لديه حافز لاعطاء مكافئات للدول العربية التي توقع على اتفاقات التطبيع كما فعل سابقه ترامب.
3- اعادة عجلة المفاوضات بين منظمة التحرير ودولة الاحتلال، بحيث تستبعد صفقة القرن كاطار مرجعي لهذه المفاوضات.
4- تقويض جهود المصالحة بين فتح وحماس، حيث أن الضغوط على فريقي الانقسام الناجمة عن صفقة القرن والحصار أنتحت جهودا فاعلة في التقدم بخطوات حقيقية للمصالحة، كما تمت ملاحظته في اجتماع رام الله بيروت في .... ومع هزمية بايدن وإعادة التنسيق الامني والاداري بين السلطة الوطنية واسرائيل كأحد مخرجات هزيمة ترامب. توقفت جهود المصالحة وتعزز الانقسام.
5- استمرار الحكومة اليمنية برئاسة نتنياهو -دون مباركة أمريكية- باجراءات قضم الاراضي الفلسطينية من خلال الاستيطان لاسيما في الاغوار ، اضافة اللا الاستمرار في اجراءات تهويد القدس كعاصمة للدولة العبرية[9].

آليات التصدي الامنية:

هنالك جملة من المقترحات الامنية التي يمكن ان تساهم في التصدي لمشروع الضم، وهي على النحو التالي (عودة، 2020) ندوة :

أولا: اعادة هيكلة مؤسسات السلطة:

مؤسسات السلطة الوطنية قامت أساسا بفعل اتفاق اوسلو، وبرمجت برامجها وآلياتها على التعاطي مع واقع التنمية والحكم الذاتي، وهي اهداف لا تتلائم مع مرحلة الضم والتي يجب ان تنحصر في المقاومة والصمود. بمعنى أخر، على السلطة الوطنية ان تطور آليات عمل جديدة في التعليم والصحة والشؤون الاجتماعية والاسرى والاقتصاد بحيث تؤدي كل هذه المؤسسات والبنى اهدافا تحررية مقاومة للمشروع الصهيوني.

ثانيا تعزيز دور المؤسسة الامنية في الشؤون العامة.

تعتبر المؤسسة الامنية من أقوى مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، فهي الاكثر تدريبا والاكثر مأسسة وهي داعمة المشروع الوطني الرئيسية وبقاؤها مهم جدا في حفظ الاستقرار السياسي. وليس من الغريب ان نستنتج ان ضعف هذه المؤسسة الفلسطينية الامنية ربما سيجلب مزيدا من الانقسامات المناطقية والعشائرية في الوطن الفلسطيني. ومن جانب اخر، ونظرا لضروررات الصراع مع الاحتلال واولوياته في الاجندة الوطنية، فان نوعا جديدا من العلاقة بين المؤسسة الامنية والسياسية يجب أن يؤسس له في مرحلة الضم وفي حالة الطوارئ التي تعيشها الاراضي الفلسطينية منذ مارس الماضي.

[8] انظر بهذا الشأن. عودة، رمزي (2020 ج). نتنياهو فقد عصاه السحرية. جريدة الحياة الجديدة. (2020/11/21). ص 8.
[9] للمزيد من التوسع بهذا الشأن، انظر تقرير المكتب الوطني للدفاع عن الارض ومقاومة الاستيطان. صحيفة الحياة الجديدة. (الاحد، 2020/12/13) ص 6.

ثالثا: تحديد استر اتيجية أمنية مضادة للضم.

على المؤسسة الامنية الفلسطينية أن تحدد اهداف جديدة لها في حال الضم واعلان فلسطين دولة تحت الاحتلال. ومن هذه الاهداف المقترحة اضافة بالطبع الى حفظ الامن والاستقرار : 1) ازاله الحواجز العسكرية الاسرائيلية 2) منع اعتقالات جيش الاحتلال الاسرائيلي للفلسطينيين داخل التجمعات الفلسطينية والتصدي له 3) منع المستوطنين من الاعتداء على اراضي الفلسطينيون وتهديد وجودهم في المستوطنات.

رابعا: استراتيجية الفوضى الخلاقة. وهي تعني خلق حالة من عدم الاستقرار ودرجات من العنف ضد المصالح الاسرائيلية بهدف التأثير على أمنهم وارغامهم على قبول صيغة مقبولة للسلام للقضية وفقا لقرارات الشرعية الدولية.

خامسا: استراتيجية الاشتباك الشعبي. حيث تسعى هذه الاستراتيجية الى توسيع قاعدة الاشتباك السلمي مع العدو في مختلف مناطق الوطن.

سادسا: استراتيجية الدفاع. والتي تهدف الى تركيز مهمة السلطة الوطنية وأجهزتها الامنية في حماية المصالح الحيوية الفلسطينية من أي اعتداء خارجي مرتبط بالاحتلال الاسرائيلي.

قائمة المراجع والمصادر

المراجع باللغة العربية

(الجزيرة نت، 2017، نص قرار الجمعية العامة للامم المتحدة بشأن القدس 2017. استرجعت في 24 اكتوبر، 2020 من file:///C:/Users/ahmad/Desktop/الامن%20القومي/التوثيق%20النهائي/كتابة%20المبحث%20والمطالب/نص%20قرار%20الجمعية%20العامة%20للأمم%20المتحدة%20بشأن%20القدس%202017.html

جقمان، جورج . ورقة غير منشورة مقدمة لمؤتمر السنوي لمؤسسة الدراسات الفلسطينية تحت عنوان المشروع الوطني الفلسطيني ...اعادة بناء ام تجديد. في الفترة من 23-25 اكتوبر، 2020. جامعة بيرزيت ومؤسسة مواطن . رام الله.

جهاز الاحصاء المركزي. (2017). مؤشرات اساسية. استرجعت في 1 أيلول، 2018 من http://www.pcbs.gov.ps/site/lang__ar/881/default.aspx#PopulationA

الخالدي، أحمد. (1993). نحو عقيدة فلسطينية للامن القومي. مجلة الدراسات الفلسطينية. 4 (15). ص ص 3-19.

الزبيدي، فوزي. (2015) منهجية تقييم مخاطر الأمن القومي دراسة تحليلية لمنهجية تقييم مخاطر الأمن القوميNSRA. رؤى استراتيجية استرجعت في 1 يناير، 2018 من file:///C:/Users/ahmad/Desktop/الامن%20القومي/الامن%20القومي%20الامارات.pdf

الزماري، عبد الله (2018). عملية ضم إسرائيل لمستوطنات الضفة ومناطق (ج). مركز مسارات . استرجعت في 10 اكتوبر، 2020 من https://www.masarat.ps/article/4768/files/content_files/tqdyr_mwqf_-_dm_lmstwtnt_wmntq_j_-_bd_llh_lzmry_1.pdf

سالم، وليد. (2020). تطبيق "صفقة القرن" ليس مرهونًا بقبول إسرائيل لها. مركز الناطور للدراسات والابحاث. استرجعت في 31 أكتوبر، 2020 من https://natourcenters.com/%D8%AF-%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%AF-%D8%B3%D8%A7%D9%84%D9%85-%D9%8A%D9%83%D8%AA%D8%A8-%D8%AA%D8%B7%D8%A8%D9%8A%D9%82-

%D8%B5%D9%81%D9%82%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B1%D9%86-/%D9%84%D9%8A%D8%B3

الشقحاء، فهد. (2004). الامن الوطني تصور شامل. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الامنية.

عبد الجواد، علاء. (2009). العلاقة بين الأمن القومي والديمقراطية "دراسة لتأثير أزمة 11 سبتمبر 2001 على الديموقراطية في الولايات المتحدة الأمريكية". رسالة دكتوراة غير منشورة. القاهرة: جامعة القاهرة.

عودة، رمزي. (2020 أ). أثر النظام الانتخابي على استدامة الديمقراطية الفلسطينية (2006-2014). رام الله: دار الشروق.

عودة، رمزي. (2020 ب). ورقة غير منشورة في ندوة الاقليم العربي ومخطط الضم. الحملة الاكاديمية الدولية لمناهضة الاحتلال والضم. رام الله.

عودة، رمزي (2020 ج). نتنياهو فقد عصاه السحرية. جريدة الحياة الجديدة. (2020/11/21). ص 8.

العيسة، شوقي. (د.ت). فلسطين في المحكمة الدولية. استرجعت في 28 يناير، 2016 من http://www.ensancenter.org/arabic/lahai/lahai.pdf

مجموعة الازمات الدولية. (2010). نقطة تحول؟ الفلسطينيون والبحث عن استراتيجية جديدة. تقرير الشرق الاوسط. رقم 95. استخرجت في 7 فبراير، 2016 من http://www.crisisgroup.org/ar/Regions%20Countries/Middle%20East%20-%20North%20Africa/Israel%20-%20Occupied%20Palestinian%20Territories/095-tipping-point-palestinians-and-the-search-for-a-new-strategy.aspx

المكتب الوطني للدفاع عن الارض ومقاومة الاستيطان. (2020). صحيفة الحياة الجديدة. (الاحد، 2020/12/13) ص6.

مراد، علي. (2017). الامن والامن القومي مقاربات نظرية. الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع.

منصر، جمال (2017). تحولات في مفهوم الأمن: من أمن الوسائل إلى أمن الأهداف. استرجعت في 1 أكتوبر، 2020 من /https://www.politics-dz.com/threads/txhulat-fi-mfxum-almn-mn-mn-alusal-l-mn-alxdaf.10196

يارغر، هاري. (2011). الاستراتيجية ومحترفو الامن القومي. (مترجم: راجع علي). ابوظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

المراجع باللغة الانجليزية

Buzan, B. (1991). New patterns of global security in the twenty-first century. International affairs, *67*(3), 431-451.

Buzan, B., & Hansen, L. (2007). International security (Vol. 4). Sage.

Clowes, D., & Choroś-Mrozowska, D. (2015). Aspects of global security—the measurement of power & its projection. Journal of International Studies, *8*(1), 53-66.

Commanders of Israels' security. (2018). RAMIFICATIONS OF WEST BANK ANNEXATION: SECURITY AND BEYOND. . *retrieved* in 30, October. 2020. From http://en.cis.org.il/wp-content/uploads/2018/12/RAMIFICATIONS-OF-WEST-BANK-ANNEXATION.pdf

Congressional research service (2020). Israel's Possible Annexation of West Bank Areas: Frequently Asked Questions. *retrieved* in 30, October. 2020. From https://fas.org/sgp/crs/mideast/R46433.pdf

Dekel, Udi and Kurz, Anat, and Shusterman, Noa. (2020). Special Publication, February 24, 2020. The Institute for National Security Studies. *retrieved* in 30, October. 2020. From https://www.inss.org.il/publication/where-does-the-deal-of-the-century-lead/

Konečný, Martin. (2020). EU and Trump plan: Keeping it off the table. . *retrieved* in 15, October. 2020. From https://eumep.org/wp-content/uploads/EUandTrumpPlan.pdf

Mathewson, J.-D. R. (2013). *An occupation with democratization: A marginal value approach to understanding the consolidation of imposed democratic regimes.* 3590634 Ph.D., University of Maryland, College Park, Ann Arbor. Retrieved from http://eserv.uum.edu.my/docview/1432756492?accountid=42599 ProQuest Dissertations & Theses Global database.

World Bank (2017). *World bank open data* . Retrieved 1 September , 2018 from https://data.worldbank.org/

Yesh, Din.(2020). THE POTENTIAL IMPACT OF WEST BANK ANNEXATION BY ISRAEL ON THE HUMAN RIGHTS OF PALESTINIAN RESIDENTS. *retrieved* in 30, October. 2020. From https://s3-eu-west-1.amazonaws.com/files.yesh-din.org/%D7%A0%D7%99%D7%99%D7%A8+%D7%A2%D7%9E%D7%93%D7%94+%D7%94%D7%A9%D7%9C%D7%9B%D7%95%D7%AA+%D7%A1%D7%99%D7%A4%D7%95%D7%97+4.20/The+Potential+Impcat+of+Annexation+on+HR.pdf